الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وسلم.

أما بعد:–

الكلمة التي سبقت إلى ذهني أن أقولها في مطلع هذا الدرس أنه يشرفني حقيقةً أن أقرأ كتابًا للإمام محمد ابن ادريس الشافعي– رحمه الله تعالى– لاشك أن شرف قراءة كل كتب العلم فيها من الشرف ومن المنزلة، ولكن هذا الإمام – سبحان الله – الذي من ألقابه "ناصر السنة" له منزلة علية بين سائر الأئمة عند الأئمة – رحمهم الله تعالى – ولكن بين يدي درسنا هذا لعله من المناسب جدًا أن أجيب عن تساؤل يقفز إلى أذهان الكثير من المسلمين عمومًا، ومن المنتسبين إلى السنة خصوصًا.

لماذا هذا الكتاب ؟

لماذا نقرأ كتاب الأم للشافعي – رحمه الله تعالى – ؟

فأقول إن الأسباب في اختيار هذا الكتاب أستطيع أن ألخصها في الآتي:

أولًا: طبعًا إشارةٌ بعض الشيوخ، بعض شيوخنا أشار بهذا الكتاب. هذا أولًا

ثانياً : أننا مع هذا الدرس نقرأ كما هو معلوم كتاب الإمام البخاري – رحمه الله تعالى– وكتاب الإمام البخاري – رحمه الله – يعتبر اصطلاحًا من كتب الحديث في حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم– وهذا الكتاب يُتمم مع ذلك الكتاب عُنصري أو وركني التفقه.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – : ما في الكتب المصنفة المبوّبة كتابٌ أنفع من صحيح محمد ابن اسماعيل البخاري.

يقول – رحمه الله –: لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم، ولا يقوم بتمام المقصود للمُتبحّر في أبواب العلم؛ إذ لابد من معرفة أحاديث أُخر، وكلام أهل الفقه، وأهل العلم في الأمور التي يختص بعلمها بعض العلماء.

إذًا هذا سبب ثاني.

سبب ثالث: إثبات أن التفقه بالقرآن، والسُّنة واعتبار أقوال الأئمة أنه لا يتنافى مع العناية بكلام أهل العلم والعلماء؛ فإن هذا أيضًا أصل معروف، كما قال الإمام أحمد: "لا تقل في مسألة ليس لك فيها إمام" .

الأمر الآخر: أن أولى الناس بالعناية بكلام العلماء الكبار هم المتبعين للسُّنة.

ومن الممكن أن نأخذ هذا المعنى قول الله – سبحانه وتعالى –: { إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا } [آل عمران: ٦٨]

كذلك إن دراسة قول هذا العالم بعينه – رحمه الله تعالى – لا تعني الدعوة إلى تقليده ولا إلى تقليد غيره.

كما قال أحد تلاميذه الناقلين لعلمه – رحمه الله تعالى – وهو المعروف بالمزني قال : "فأنا أنقل من علم الشيخ ومن علم الإمام مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره".

الأمر الآخر : أيضًا أن هذا الكتاب ليس له نظير يقاس عليه، فأنت إذا علمت أن الامام الشافعي – رحمه الله – توفي عام ٢٠٤ للهجرة

وعلمت أن هذا الكتاب المنقول من لفظ الإمام الشافعي وقوله كان مكتملًا بهذه الصورة علمت وكان هذا الكتاب يُتداول ويُدرس من زمن السلف الصالح والأئمة –رحمهم الله تعالى– دون أي نكير من أحد

منهم هذا أمر واضح جدًا لا أُطيل بشرحه، كذلك أنت إذا نظرت في هذا الكتاب فإنك ستجد أنه لا يفرق كثيرًا عن كتب الموطّآت أو الأسانيد أو الكتب الأخرى، الفارق بينه وبينها أن تلكم الكتب يكون اختيار المصنف لأن كل مصنف من هؤلاء المصنفين –رحمهم الله تعالى– لو فرضنا الإمام البخاري – رحمه الله – نفسه أو الإمام أبو داوود أو موطأ الإمام مالك، فهذا الإمام من الأئمة ينتقي من الأحاديث من جملة الأحاديث أحاديث معينة، ثم هو يبوب بفائدة معناها والأحكام المستقاة منها من هذه الأحاديث، فما الفرق بين هذه الكتب وبين صنيع الشافعي – رحمه الله – هنا، فهنا يأتي أيضًا أول ما يذكر الدليل على قوله ثم يذكُره أيضًا إذا كان حديثًا بإسناده، لكن الفرق بين هذا الكتاب وبين تلكُم الكتب أن عبارة الشافعي جزِلة يعني عباراته واسعة ويبسُط القول في بيان المعنى وذلك لما حباه الله –جل وعلا– من سعة في العلم وسعة في القول في العلم، كذلك فإن هذا الكتاب يُربي الطالب على التفقه بطريقة صحيحة فيعرف كيف يكون التفقه، كذلك أيضًا هذا يُبين لنا حقيقة مهمة وأن العلم الشرعي ليس قابلًا للتطوير والتحوير مثل سائر العلوم، فهو وُلِد يوم ولِدَ تامًا كاملًا لأن الأصل في العلم الشرعي هو كتاب الله وسنة النبي – صلى الله عليه وسلم– والله –جل وعلا– يقول : {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}. [المائدة–٣]

فالعلم الشرعي أول ما كان كان كما هو –يعني الآن أنت لما تنظر في مثلًا العلوم الشرعية وما يُساندها– فهذا الكتاب خرج هكذا تامًا في تلك الفترة، وهذا يُبين مهم جدًا للمسلمين أن يعلموا أن هذا الكتاب الذي مُصنِفه أدرك القرن الثاني الهجري ثم مات –رحمه الله– في الأول من القرن الثالث الهجري في عام ٢٠٤ فإنك ستُدرك أن العلم الشرعي كان تامًا لأنه قال الله، قال الرسول، ماذا فهم الصحابة، ماذا فهم التابعون، ماذا بقي أكثر من ذلك يبقى بس أنواع من الاستدلال أو حسن التصنيف أو ما أشبه ذلك فهذا يُبين لك أن حقيقة العلم النافع قد تامة جامعة فيما ورِناه في الكتب

الأُوَل هذه حقيقة عامة ينبغي الانتباه إليها، كذلك هناك أسباب أُخر ولكن اقتصر على هذه الأسباب حتى يتبين ولا يعني أننا اخترنا هذا الكتاب معناها أنه يسوغ بناءً على ذلك أن يعمد أي طالب إلى أي كتاب ثم ينتخبُه من كتب المذاهب ثم يزعم أنه يصنع مثل صنيعنا فإن لصنيعنا هنا خصوصية معينة لكتابٍ معين فيه الأسانيد وفيه الحُجج فلا يُقاس عليه ولا يكون مدخلًا لآخرين يُريدون مثلًا أن يصنعوا شيئًا آخر، وما يخفاكم أن في المسألة بحثٌ واسع أعني مثل هذه المسألة ولعلنا نخصص بعض المجالس لمثل هذه المسألة .

طبعًا لابد من التعريف بالإمام الشافعي – رحمه الله تعالى– هو الإمام أبو عبد الله محمد ابن إدريس ابن العباس بن عثمان بن شافع المطَّلبي الهاشمي –رحمه الله تعالى– ولُد عام ستٍ وخمسين ومائة للهجرة – رحمه الله تعالى–، وتوفي عام أربعٍ ومائتين للهجرة.

سيرتُهُ واسعة ومبسوطة في كتب التراجم، ولكن لعلي أقتصر حتى لا أسُنُّ سنةً في هذا الباب لكن أقتصر على بعض المقتطفات من ترجمته مما يناسب هذا المقام، فحسبك بهذا الإمام أن الإمام أحمد قال فيه: (أنهُ للناس كالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن).

وحسبك أيضًا أن هذا الإمام – رحمه الله تعالى– كان يُخَصُّ بالدعاء من قِبل الأئمة، فكان يخُصُّهُ بالدعاء ثلاثة من الأئمة، ينصون على أنهم يخصونه بالدعاء، الإمام أحمد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، فكل هؤلاء كانوا يخصون هذا الإمام بالدعاء له، بل إن الأئمة – رحمهم الله تعالى– كالإمام عبد الرحمن بن مهدي، يُرسل إليه يطلب منه أن يُصنِّف، ويطلب منه أن يكتب، مع أن السلف الصالح في تلكم الحقبة الزمنية، كانوا يتورعون كثيرًا عن الكتابة، غير كَتْبِ الحديث، ومع هذا فكان يطلب الإمام عبد الرحمن بن مهدي من الشافعي يُراسله أن يكتب في الإجماع والناسخ والمنسوخ و نقل الحديث، فكتب كتابه المشهور العظيم المعروف: "بالرسالة" – رحمه الله تعالى–.

طبعًا هذا الإمام– رحمه الله تعالى– من عجيب أمره، في الحقيقة مثل ما قلت ترجمته واسعة، ومن الممكن أن يُرجع في ترجمته إلى ما شئت من الكتب، فما من كتاب من كتب الإسلام التي فيها تراجم العلماء إلا وتجد طرفًا من أخباره، بل صُنِّفت المصنفات الخاصة بسيرته –رحمه الله تعالى– لكن الملفت للنظر في سيرته أمرين:

الأمر الأول: أنَّ كلماته – رحمه الله تعالى– من جودتها وقوتها، أنها كلمات تجري مجرى الأمثال، بل أن أحيانًا بعض ما يُعرف عند الناس بالأمثال لو تتبّعته، ستجد أن أصله كلمة قالها الشافعي – رحمه الله– مثل قول : (إرضاء الناس غايةٌ لا تُدرك).

الأمر الثاني: الملفت للنظر طبعًا في هذا الإمام وينبغي أن نقف معه وقفة قصيرة هكذا، فيما يتعلَّق أن هذا الإمام يمتاز بميزة معينة، ولكن تحتاج إلى نوع من التفقه، أن هذا الإمام يمتاز بفصاحته وفهاهته وبلاغته، فهو يمتاز بأنه في غاية من البلاغة من جهة اللغة العربية، وهذا يُعلم لكل من قرأ طرفًا من كلامه، وهنا قد يقول قائل: بلاغة الشافعي – رحمه الله تعالى– كيف لنا أن نفهمها على حقيقتها أنها لا تتنافى مع البلاغة المذمومة في القرآن والسُنَّة؟.

لأن من البلاغة بلاغةً ممدوحة مثل بلاغة الشافعي، وهناك بلاغةٌ وفصاحةٌ مذمومة، فلابد من معرفة الفرق بين الأمرين، فهناك بلاغةٌ مذمومة، ذمَّها النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم– فقال: (( والبذاءُ والبيانُ شعبتانِ منَ النِّفاقِ)) المصدر: صحيح الترمذي – الجزء أو الصفحة:2027

والله – جلَّ وعلا– عاب زخرف القول، قال:{يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا } [الأنعام: ١١٢]

والنبي – صلى الله عليه وآله وسلم– عاب المتفيهقين، فكيف لنا أن نجمع هنا بين هذه الفصاحة التي للإمام الشافعي – رحمه الله – وكيف استطاع أن يخلِّص بلاغته وفصاحته من هذه الصفة المذمومة، فالجواب على ذلك، أن فصاحته وبلاغته قد ارتبطت بالمعاني الشرعية من غير تكلُّف، ومن غير تقصُّدٍ للسجع المتكلِّف، ومن غير تقصّدٍ للألفاظ الزائدة التي يراد منها التزويق، والتي يُراد منها ماذا؟ التزويق والزخرفة ، فهو مطبوعٌ على أن يتكلم الفصحى كالناس الأُول حتى قيل أن لسان الشافعي – رحمه الله تعالى – حجة في اللغة ، إذًا فهذا مثال عملي يُبين للمسلم متى كيف تكون اللغة العربية وسيلة لنصر الحق وبيانه وخدمة الدين، وبين أن تكون آلة للخطابة المذمومة ولأن يُظهَرَ الباطل في ثوب الحق على الوجه المذموم الذي عابه رسول الله –صلى الله عليه وسلم – في قوله : ((إن مِنَ البيانِ لسِحرًا ))
المصدر: صحيح البخاري – الجزء أو الصفحة:5767

فهذه نقطة طبعًا سيرة الشافعي –رحمه الله تعالى– واسعة جدًا ، لكن ما في بأس أن أذكر من أقواله رحمه الله تعالى – أنه كان يقول: ( وددت لو أن الناس انتفعت بكتبي دون أن يُنسَبَ إليّ شيءٌ منها ) مثل هذه العبارة تُبين ما هو المقصود من العلم والدين وهو أن يُخلَص الدين لله – تبارك وتعالى – ، ولذلك مما يُنسب إليه أيضًا على التشكيك من بعضهم قوله: (ما أبالي أجرت كلمة الحق على لساني أو على لسان غيري ) و – رحمه الله تعالى – من الشيء الملفت للنظر ممكن أستطرد فيه شيئًا ما ، أنه – رحمه الله تعالى– بُلِيَ باليُتم صغيرًا كأمامنا السابق البخاري –رحمه الله– وكنبينا – صلى الله عليه وآله وسلم– وهذا يعني فيه معنى حقيقةً عجيب، فيه معنى عجيب، كيف حين تنعدم أو تضمحل أسباب السؤدد أو أسباب حصول المنافع، كأن يكون يتيمًا ثم يحصل منه كل هذا الخير العظيم الذي أجراه الله– عز وجل– على يديه، فهذا يدل على:

أن العناية إن لاحظتك عيونها * * * نم فالمخاوف كلهن أمان

فإذًا إذا اتُقِيَ الله– جل وعلا– وتولى العبدُ اللهَ – عز وجل– فإنه إلى خير ، وهذا أيضًا فيه أن الذين يتعللون بالأسباب في ترك أشياء وفي التعلل بالأسباب لولا كذا لحصل كذا ، لولا كذا لحصل كذا ، أنهم جاهلون بحقيقة الأسباب فهذا الإمام يتيم وكان أبوه فقيراً معدمًا – رحمه الله – ومع هذا انظر ماذا أجرى الله – عز وجل– على يديه من الخير ، ومن العجيب أيضًا أنه –رحمه الله– أول ما وُلِدَ في غزة أو في فلسطين مع والده ثم انتقلت به ، وكان أصل والده من اليمن ثم انتقلت به أمه إلى مكة قرب أبناء عمه المطلبيين من بني هاشم ، حفاظًا على نسبه وقُربًا من عمومته – رحمه الله – لكنه العجيب حين ساح البلادين يطلب العلم فذهب إلى العراق وقع في نفسه أن يذهب إلى مصر، وفي هذا قد يحسن أن نداعب الشيخ خالد– حفظه الله تعالى– مداعبة خفيفة راجين الله– عز وجل– أن لا يقع في نفسه شيءٌ يعني أقصد من الرغبة إلى مصر، فأصبح الشافعي– رحمه الله تعالى – يقول:

قد أصبحت نفسي تتوقف إلى مصر *** ومن دونها أرض المهامة والقفرِ

فوالله لا أدري أللعز والغنى أُساقُ *** أم أُساق إلى قبرِ

فطبعًا عزم على أن يذهب إلى مصر، فسبحان الله ذهب إلى مصر مع العلم أنه كان إمامًا، كل الأئمة يقولون عنه إمامًا، إسحاق بن راهويه – رحمه الله– يقول : "الشافعي إمام"، الأئمة في زمانه معظمين له ومعترفين بفضله، وكانوا يستسمحون معه من بسط القول ومن الكتابة ما كانوا يتشددون مع غيره، ومع هذا يقع في نفسه أن يذهب إلى تلكم البلاد، فسبحان الله فيها عبرة من جهة المقادير، فذهب إلى مصر وهناك فُتح له فرزق الأولاد، وفُتح له فرزقه الله صفوة من الخلق كراوي كتابنا هذا الربيع بن سليمان المرادي وكان مؤذن مسجده –رحمه الله– فلازمه هؤلاء واستطاعوا أن ينقلوا من علمه وأتم نشر علمه وتحرير مذهبه – رحمه الله تعالى .–

فنسأل الله – تبارك وتعالى – بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن يوفقنا بأن نجمع بين الحُسنيين احترام العلماء علماء الحق علماء السُّنة علماء الذين هم العلماء، أن يوفقنا إلى احترامهم وتبجيلهم وموالاتهم، وأن يوفقنا إلى الحُسنى الأخرى وهو أن نُحكّم كلام الله وكلام رسول الله– صلى الله عليه وسلم– فيما يرد إلينا من جهتهم– رحمهم الله تعالى– .

نشرع إن شاء الله في شيء من الكتاب .

المتن: بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الطهارة، باب قال أخبرنا الربيع بن سليمان، قال أخبرنا الشافعي– رحمه الله تعالى– قال: قال الله –عز وجل–: { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ } [المائدة: ٦] قال الشافعي– رحمة الله عليه–: فكان بيّنًا عند من خوطب بالآية أن غسلهم إنما كان بالماء، ثم أبان في هذه الآية أن الغسل بالماء، وكان معقولًا عند من خوطب بالآية أن الماء من خلق الله– تبارك وتعالى– مما لا صنعة فيه للآدميين، وذكر الماء عامًا فكان ماء السماء وماء الأنهار والآبار والقِلات والبحار العذب من جميعه والأُجاج سواءً في أنه يُطهّر من توضأ واغتسل منه، وظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهرٍ ماء بحر وغيره، وقد روي فيه عن النبي– صلى الله عليه وسلم– حديثٌ يوافق ظاهر القرآن– في إسناده من لا أعرفه، قال الشّافعي: أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة، رجل من آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بُردة وهو من بني عبد الدار، خبَّره أنه سمع أبا هريرة– رضي الله عنه – يقول: ((سألَ رجلٌ رسولَ اللهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ و سلَّمَ فقال يا رسولَ اللهِ إنَّا نركَبُ البحرَ ونحملُ معنا القليلَ من الماءِ فإن تَوضَّأنا به عَطِشْنا أفنتوضَّأُ من ماءِ البحرِ ؟ فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ و سلَّمَ هو الطَّهورُ ماؤهُ ، الحلُّ ميتتُه))

المصدر: صحيح الترمذي – الجزء أو الصفحة:69

الشرح: طبعًا أول ما ابتُدأ في الكتاب بالبسملة ثم شُرِع في المقصود، ففيه ترك التكلّف.

قال كتاب الطهارة، طبعًا هذا الكتاب يرويه تلميذ الشيخ – رحمه الله تعالى – وهو الربيع بن سليمان المرادي أبو محمد – رحمه الله – عن الشافعي (من ألفاظ الشافعي) فقال الراوي عنه قال: أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي– رحمه الله تعالى – قال: قال الله – عزّ وجل– { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ } [المائدة: ٦] الآية.

قال الشّافعي–رحمه الله–: فكان بيّنًا عند من خُوطِب بالآية أن غُسلهم إنما كان بالماء، يعني – رحمه الله تعالى – أن معنى هذه الآية الظاهر الذي يتبادر فهمه لكل عربي خُوطِب بها؛ أنه لا يحتاج في فهمه إياها إلى تأويلٍ وتفسير، وذلك أن من معاني كلام الله – عزّ وجل – معاني ظاهرة واضحة بيّنة لا تحتاج إلى معرفة شيءٍ آخر غير سماع لفظها.

فيقول: كان بيّنًا، ومن المناسب لمن أراد أن يعرف طريقة الشافعي في دلالات ألفاظه أن يُراجع كتابه "الرسالة" فإنه هناك أفصح عن الألفاظ التي يستعملها في المعاني التي يستعملها المتأخرون اصطلاحا من أهل الأصول فيما يقولون أنه دِلالة نص، ودِلالة ظاهر ونحو ذلك من الدِلالات كالمنطوق والمفهوم، فإنه – رحمه الله تعالى– في كتابه الرسالة بيّن الألفاظ التي يستعملها في هذه الدِلالات.

قال – رحمه الله تعالى–: ثم أبان في هذه الآية أن الغُسل بالماء يعني – رحمه الله تعالى – أن في سياق الآيات أي في آخرها ذكر الله – جلّ وعلا – الماء صراحة قال:{ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا} [المائدة: ٦] فنص على أن ما أُمرَ بالغسل به فيما تقدم منها هو ما ذُكِر في آخرها من أنه الماء.

يقول – رحمه الله تعالى–:" وكان معقولًا عند من خُوطِب بالآيةِ أنّ الماء ما خلق الله – تبارك وتعالى – مما لا صنعة فيه للآدميين ". مُراده هنا بيان أن هذا الماء الذي أُمرنا بالتطُّهر به هو تلكم الآية العظيمة التي خلقها الله–عزّ وجل– من هذا السائل، الذي رُبِطت به الحياة ربطا، سائل ربط الله – جلّ وعلا– به أسباب الحياة ربطا، ثم جعله على صفة عجيبة، فلا لون ولا طعم ولا رائحة، وقد تبيّن في هذا الزمان من الحقائق التي تتعلق بهذا المخلوق الأشياء العجيبة بفضل الله – تبارك وتعالى – كما قال الله – عزّ وجل –: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ} [فصلت: ٥٣] ففي هذا الزمن حين حُلل الماء وأُرجِع إلى عناصره ولا استطرد؛ فروي أن كل عنصر من عناصره إذا انفرد فإنه إما

أن يكون شيئًا ضارًا و غازًا سامًا، وأن الآخر يكون مما يحتاج إليه الناس فجُمع بين هذين العنصرين جمع عجيب لا يمكن أن يتم إلا بأن يكون وراءه خالق، ثم جُعل هذا الماء على نحوٍ من الصفة واحتياج كل شيء من الآدميين والحيوانات والنباتات إليه الشيء العجيب، فهذا من آيات الله – تبارك وتعالى –.

ومن آيات الله – عز وجل – العظيمة أيضًا أن الله – تبارك وتعالى – كلما كان الشيء الحاجة إليه أعظم كلما كان وجوده أكثر وسبل الوصول إليه أيسر مثل الماء والهواء، أليس في ذلك آية وعبرة؟ طبعًا، وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحدُ – سبحانه – فهذه الآيات والعبر العظيمة نسأل الله – تبارك وتعالى – أن يمنحنا أن نقصد إلى تدبرها وأن ينفعنا بتدبرها، وإلَّا فما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون، فأقول هذا الماء جُعل في حُكم الرب – جل وعلا – ولولا جعل الله له كذلك ما كان كذلك، فإن الدين هو حكم الله المتعلق بالشيء فإذا حكم الرب فإنه لا معقِّب لحكمه – سبحانه وتعالى – فحَكَم الرب – جل وعلا – بحكمته أن يكون تطهُّر المسلمين لصلواتهم ومن ما يحتاج إلى الطهارة أن يكون بهذا العنصر وبهذا المخلوق، هذا حكم الله – عز وجل – ثم جعل هذا الحكم – سبحانه وتعالى – كما قال الشافعي: " وكان معقولا عند من خوطِب "، وهذا فيه أن منفعة العقل لأنه قال " معقولا " وعادةً الناس حين يستعملون لفظ العقل – سبحان الله – دائما يتصورون أن العقل لا يكون نافعًا إلا في الأمور الغامضة، ودائما يكون في أذهان الناس أن الشيء الذي يحتاج إلى كد وإلى تعب في الفهم هو الذي يُبين أن فلانًا من الناس هو الذي عنده عقل أو ذكاء، وليس الأمر كذلك، فإذا كان الإمام أبو عبيد القاسم بن سلَّام – رحمه الله – يقول فيما يقول من وصف الإمام الشافعي – رحمه الله تعالى – أن الأئمة لفت نظرهم في الشافعي صفات، أبو عبيد لفت نظره في الشافعي قال: " وكان من أعقل الناس " فهذا الذي هو أعقل الناس يستعمل لفظ العقل هنا في الأمر الظاهر البيّن الواضح، فهذا يدل على أن انتفاع الناس بالأمور الواضحات هو المطلوب الأول لعقولهم، وهو الذي ينبغي أن يسألوا الله أن ينفعهم بعقولهم فيه، لا في الأمور الغامضة التي تكون عرضة للخطأ والصواب أكثر من الأمور الواضحة البينة التي تترتب عليها المنافع الظاهرة.

قال – رحمه الله تعالى –: وكان معقولا عند من خوطب بالآية أن الماء ما خلق الله – تبارك وتعالى – مما لا صنعة فيه للآدميين، وذكر الماء عاما فكان – طبعا تتمة المعنى السابق أنه ما بقي على أصل خلقته على الصفة المعلومة، وهذا كثير في القرآن كما قال الله – جل وعلا –: {وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ } [الأعراف: ٥٧] وقال الله – جل وعلا –: {وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً}[ق: ٩] فهذا كثير في القرآن، الله – جل وعلا – يُبيّن إنزال الماء، فالماء ما بقي على أصل خلقته، هذا الأصل فيما يُتطهّر به.

قال: وذكر الماء عامًا فكان ماء السماء وماء الأنهار والآبار والقِلات، والقلاتُ جمعُ قلت، كسهم وسهام وهي النُقرة تكون في الجبل وفي الحجر يجتمع فيها الماء، والبحار ..

وذكر الماء عامًا فكان ماء السماء وماء الأنهار والآبار والقِلات والبحار، هنا انتهت الجملة، العذب من جميعه والأُجاج سواءٌ في أنه يُطهّر من توضأ واغتسل منه، إذًا فكل أنواع المياه التي يصدق عليها المسمى العام للماء يصلح أن يُتطّهر بها ويُغتسل بها.

قال – رحمه الله تعالى –: وظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر، ماء بحر وغيره، وفي هذا يردُّ– رحمه الله تعالى– على من فرّق بين ماء البحر وغيره، فعامة أهل العلم على أنهما سواء، بل من أهل العلم من يرى أن ماء البحر أبلغ في التطهير من غيره، كما يُروى عن طاووس وغيره– رحمهم الله تعالى– فهنا يُشير إلى إن هذا الماء يصدق على كل أنواع المياه سواءٌ كانت مالحة أو عذبة أو غير ذلك، ويُشير على أنَّ دِلالة القرآن على ذلك واضحة بيّنة، ثم عرّج بعد بناءه الأمر على ظاهر القرآن إلى ما رُوي عن النبي– صلى الله عليه وسلم– في ذلك، فقال – رحمه الله تعالى –: وقد روي فيه عن النبي– صلى الله عليه وسلم– وقوله روي هنا على أسلوب الأوليين، أعني ليس على اصطلاح المتأخرين، لأن المتأخرين عندهم إذا قلت في الحديث روي كان ذلك دِلالة على تضعيفه، إذا استعملت اللفظ روي، كان ذلك دِلالة على تضعيفه لكن هنا لا، ليس هذا مُراد الإمام– رحمه الله– إنما يستعملونهُ بمعنى الرواية مُطلقا.

قال: وقد روي فيه عن النبي– صلى الله عليه وسلم– حديثٌ يوافق ظاهر القرآن، يقول – رحمه الله تعالى–: في إسناده من لا أعرفه

يعني هو يحتجُّ به، ويذكره ثم يُصرّح قبل أن يسوقه بأن فيه من لا يعرفه، فكيف ذلك؟ يعني ما تفسير هذا؟ تفسير هذا طبعًا يعني لنأخذ بعض الفائدة من ذلك قبل أن نذكر التفسير وهو أن الأئمة– رحمهم الله تعالى– ما كانوا يستنكفون عن أن يُظهروا الشيء الذي من الممكن أن يكون ليس فيه عندهم علم، ليس عندهم هذا الزهو والتيه، وهذه الديباجة التي قد ترتبط ببعض النفوس أحيانًا حين تقع في العلم من ظنها أنها لا تقع في خطأ أو يحرص الإنسان على أن يستر نقص علمه، الإنسان لا يستر نقص علمه، لأن نقص علمه حتى لو ستره بشي فستفضحه شواهد الامتحان، فالأحسن أن يكون صريحًا واضحًا صادقًا مع نفسه ومع غيره فهنا يُصرّح في بداية الأمر لا أعرف، فيه رواة أنا لا أعرفهم، ثم كان ماذا نقص الشافعي شيئًا بذلك؟ قلة منزلته عند أمة النبي –صلى الله عليه وسلم–؟ لا، طبعًا لكن هنا نقول إذًا لماذا يسوقه وفيه من لا يعرفه؟ تساق الأحاديث لأن عاداتهم –رحمهم الله تعالى– أنهم لا يرون الأحاديث إلا إذا كانت بأسانيدهم، فهو يريد أن يروي الحديث بإسناده، وهو يعلم أن هذا الحديث صحيح من طرق أخرى لكن ليس من طريقه، فهو يعلم أن أهل العلم يحتجون من قبله بهذا الحديث الذي ذكره –رحمه الله– ويعرف هذا الشيء ويعلمه علم اليقين لكن هذا الإسناد الذي بين يديه روى فيه هذا الحديث فيه من لا يعرفه فهو لا بد وأن يذكره بهذا الإسناد، وهذا سبب ورود بعض الأحاديث الصحيحة من طرق ضعيفة في بعض كتب المصنفين –رحمهم الله تعالى–

قال الشافعي: أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمه رجل من آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار أخبره أنه سمع أبا هريرة – رضي الله عنه – يقول: ((سألَ رجلٌ رسولَ اللهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ و سلَّمَ فقال يا رسولَ اللهِ إنَّا نركَبُ البحرَ ونحملُ معنا القليلَ من الماءِ فإن

تَوضَّأنا به عَطِشْنا أفنتوضَّأُ من ماءِ البحرِ ؟ فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ و سلَّمَ هو الطَّهورُ ماؤهُ ، الحلُّ ميتتُه)) طبعًا هنا هذا الحديث يرويه الإمام مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد ابن سلمه رجل من آل ابن الأزرق أن المغيرة ابن أبي بردة، البخاري يريد هذين الرجلين سعيد ابن سلمه والمغيرة ابن أبي برده هذين الرجلين لم يعرفهم الإمام الشافعي لكنهما معروفان عند غيره من أئمة العلم، فالمغيرة وثّقه النسائي وابن حبان وقال أبو داود معروف، وسعيد ابن سلمه وثّقه النسائي وابن حبان أيضاً وكل منهم قد روى عنه اثنان بل قد يكون أكثر، وهذا الحديث يعني هذا الحديث طبعًا قد صححه عددٌ من الأئمة –رحمهم الله تعالى– فنقل الترمذي عن البخاري أنه قال صحيح، وصححه عدد من الأئمة –رحمهم الله تعالى– ومن عجيب ما في هذا الحديث أن أهل العلم قد تلقوه بالقبول كما نقل عبد الحق في أحكامه الوسطى ونقل ابن عبد البر –رحمه الله تعالى– في التمهيد، فهذا الحديث قد تلقته الأمة أو تلقاه أهل العلم بالقبول وكما قلت قد صححه عدد من أهل العلم كابن تيمية والحاكم وابن منده وابن القيم والألباني وعدد من العلماء –رحمهم الله تعالى– ثم ذكر، طبعا هذا الحديث ساقه الشافعي للاستدلال به على ما سبق تثبيته من أن المسمى الماء المطلق هو الطهور الذي يتطهر به من في الوضوء ومن الجنابة ويُغسل به سائر أنواع الغسل المشروعة سواء كانت من الكفر أو من الحيض أو من غير ذلك .

المتن: قال الشافعي –رحمه الله– : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عمر عن سعيد بن ثوبان عن أبي هند الفراسي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من لم يُطهّرهُ ماءُ البحرِ فلا طَهّرهُ اللهُ)) المصدر: سنن الدارقطني – الجزء أو الصفحة:103/1

وقال الشافعي –رحمه الله– : فكل الماء طهور ما لم تخالطه نجاسة، ولا طهور إلا فيه أو في الصعيد، وسواءٌ كل ماء من برد أو ثلج أذيب وماء مسخن وغير مسخن؛ لأن الماء له طهارة والنار لا تُنجّس الماء.

قال الشافعي –رحمه الله– : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – كان يُسخّن له الماء فيغتسل به ويتوضأ به.

قال الشافعي: ولا أكره الماء المشمش إلا من جهة الطب، قال الشافعي – رحمة الله عليه – أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صدقة بن عبدالله عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله أن عمر كان يكره الاغتسال بالماء المشمس وقال: أنه يورث البرص.

قال الشافعي – رحمه الله –: الماء على الطهارة ولا ينجس إلا بنجس خالطه، والشمس والنار ليسا بنجس، إنما النجس المحرّم ..

الشرح: طبعًا ساق الحديث الآخر، والحديث الآخر طبعًا واضح أنه من طريق رجل يُقال له إبراهيم بن محمد، وهذا الرجل مشهور عند أهل العلم بالضعف، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وقد اتفق أهل العلم على تهمته، وقال الحافظ في "التقريب" أنه متروك، لكن الإمام الشافعي – رحمه الله تعالى – كان يظن أن هذا الرجل ثقة، وهذا الأمر يدل على أن العلماء قد يختلفون في الرجال، وخلافهم في الرجال يجب معه شرعًا أن يُبحث عن الحق وعن الأدلة، لا أن يقول قائل مع الأسف وأنا أُراجع في هذا الكتاب قبل الدرس بعض من له سعة في العلم حين جاء إلى هذا الإسناد يريد أن يُعلّق عليه فحاول أن يُمشّي من حال إبراهيم هذا، مع العلم أن كل الأئمة متفقين على ماذا؟ على أنه ضعيف، ليس ضعيفًا ضعفًا يسيرًا إنما هو متّهم، متهمٌ وقال عنه كما تقدم الحافظ قال عنه متروك، فحاول هذا العالم أن يُمشّي من حاله، بينما عالمٌ آخر ينتسب إلى مذهب هذا الإمام –رحمه الله تعالى– أخذه الإنصاف وأخذه العلم وحقه والعدل وحق الله المقدّم على حقوق الآدميين، فقال عن هذا الإسناد ضعيف فقط، وأنتم تعلمون أن من وصِفَ بأنه متروك لا يكون حديثه فقط ضعيف، وهنا الشافعي – رحمه الله تعالى – لا يضره أنه لم يعرف حال هذا الرجل، المهم أن يكون حال هذا الرجل لم يخفى على

الأمة بأسرها، المهم أن يكون حال هذا الرجل لم يخفى على مجموع الأمة فيروى حديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والأمة تظن أن هذا الرجل ثقة فتُمشّي حديثه وهو ليس كذلك، هذا الذي يضر، أما وقد كُشف حال هذا الرجل من سائر الأئمة فهذا مما يسر الإمام الشافعي – رحمه الله – ويُفرح الإمام الشافعي – رحمه الله – فحين نقول هنا لما يأتي الشافعي –رحمه الله– يقول حدثني فلان هذا، فنقول نحن قال عنه الأئمة كذا فإن هذا مما يزيد الشافعي – رحمه الله – سرورًا لو وقف على كلامنا هذا – رحمه الله– فهذا الظن به، فالعلم لا يختص، إذا كان الشافعي – رحمه الله – نفسه يقول في كتابه "الرسالة" وهو من مشهور كلامه – رحمه الله تعالى – يقول: "ما منا من أحد، ما منا يقصد العلماء، يقصد هو ونظراؤه – رحمه الله – ليس سائر الناس، يقول: " ما منا من أحد إلا وتفوت عليه سُنة من سُنن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –" فإذا كان هذا كلام هذا العالم في شيءٍ من أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – فما بالك بأحوال الرجال؟! أليس من باب أولى وأولى أن يفوت علمها على بعضهم، إذًا فالعلم يحصل مقصوده باجتماع الهمم والمقاصد على تحريره واتباع الحق فيه، وهذا هو الواجب شرعًا، فأقول ذكر هذا الحديث – رحمه الله تعالى – ثم علّق على الحديثين، الحديث الصحيح ((هو الطَّهورُ ماؤُه، الحِلُّ مَيْتَتُه)) المصدر: سنن الترمذي – الجزء أو الصفحة:69

قال – رحمه الله –: فكل الماء طهور ما لم تُخالطه نجاسة، ولا طهور إلا فيه، يعني أنه لا يُتطهر إلا بالماء أو في الصعيد، يعني الصعيد ظاهر الأرض وما خُلق منه ظاهر الأرض، ثم قال –رحمه الله تعالى– في وصف هذا الماء: وسواءٌ كلُ ماءٍ من بردٍ أو ثلجٍ أُذيب وماءٍ مُسخّن وغير مُسخّن، لأن الماء له طهارة، والنار لا تُنجّس الماء، يُريد – رحمه الله تعالى – أنه ما دام قد بقي على الوصف الذي قد سبق ذكره من أصل خِلقَته فهذا الذي رُتب عليْه الحكْمُ الشَّرعي يعني الحكم الشَّرعي لطهارة الماء مُرتَّب على ماذا؟ مُرتَّب على كونه على هذا الوصف المعلوم الظاهر الذي هو على أصل خِلقة الماء، فإذا رأينا الماء على

أصله الذي خُلق عليه فدل على أنه فيه هذا الحكم الذي حكم به الرَّب من كونه طاهر يُطّهر أنه طهور فالحكم رُتِبَ على هذا، هل رُتب على وصفٍ آخر؟ لم يُرتب على وصفٍ آخر، إذًا فإذا جاء مع الماء وصفٌ آخر أن يكون ساخنًا أو باردًا، أن يكون كذا أو كذا ولم يُغيّر هذا الوصف من حقيقة بقائه على أصل خِلقَته فما الذَّي يمنع من أن يتَطهَّر به؟ لا مانع، وأنت كما ترى وكما تسمع فإن الحجَّة في ذلك ظاهرة وواضحة وهذا يُبيِّن أن الحجج الحَّقة والمعاني الصحيحة تحصل باتباع الحق وبإظهاره من غير الحاجة إلى التركيب العقلي في سياق هذه الحُّجج على نحوٍ يغمض، أعني أن عبارة الشافعي هنا واضحة بيّنه، بل لو رُجِع لو أخذت كتابًا من الكتب دون تحديدٍ لقرن ثم أردت أن تقرأ هذا المعنى للشافعي – رحمه الله – فستجد ماذا؟ ستجد أن بعض ما قد يأتي متأخرًا مما يُفترض فيه الإبانة أكثر والوضوح أكثر ستجده أكثَر إغلاقًا وغموضًا، فهل هذا في صالح العلم والحَّق؟ أترُك الجَّوابَ للعاقِل المتَديِّن .

قال – رحمه الله تعالى –: (( والنار لا تُنجِّس الماء )) فهذا زيادة منه بالاستدلال – رحمه الله تعالى – وهو أن النار لا تُحدِث في الماء نجاسة حتى نقول أنك إذا سخَّنته صار نجسًا، فمن أين وصفته بالنجاسة ؟ هل النار نجّسته، كيف تنجِّسه النَّار؟ النار غيّرت من درجة حرارته ما غيَّرت من صفته، فليس لذلك أي أثر، لأنه بقي على الصفة التي رُتِبَ عليها الحكم الشرعي وهو الطهارة، هذا والله أعلم.

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وسلم